

المسألة القومية في تركيا (**) الأكراد

لطفي المعوش^(*)

تُعتبر الجمهورية التركية وريثة الجزء المركزي المتبقي من مقاطعات الإمبراطورية العثمانية، الواسعة الأرجاء، المتعددة القوميات والأديان والمذاهب، المختلفة الثقافات والعادات والمستويات.

وإذا كانت الأجزاء التي انفصلت عنها لا تزال تعاني حتى الآن من ثقل التركيبة التي خلفتها هذه الإمبراطورية على تلك البلاد وشعوبها، فإنه بالمقابل نرى أن هذه الإمبراطورية وما تبقى منها تعاني هي الأخرى من الأمراض التي أورثتها لغيرها.

وفي ظل اختلاف المعادلات الدولية في العصر الراهن، فإن أمراض المرحلة السابقة، التي لم يتناولها التعاطي المناسب معها لحلها جذرياً، تجمدت إلى هذه الفترة، لتأخذ مجالها الطبيعي من التآزم والتعقيد، وبالتالي أخذت تطفو على سطح الأحداث الإقليمية والدولية.

وإذا كانت الأوضاع تتصاعد بالتآزم والانفجار في مناطق «يوغسلافيا» السابقة (إقليم كوسوفو حالياً، وسلوفانيا، كرواتيا والبوسنة والهرسك من قبل، ومكدونيا وجوارها فيما بعد) إحدى مقاطعات الإمبراطورية العثمانية في أوروبا، فإن الأمور تتدهور أيضاً في ممتلكاتها الآسيوية⁽¹⁾.

الآن، وبسبب الجغرافيا، أكثر من التاريخ، فإن وريثة هذه الإمبراطورية لم تتمكن من التأثير المباشر في ممتلكاتها البعيدة عنها، بالشكل الذي يمكن أن تؤثره وتفعله في

(*) استاذ التاريخ الحديث والمعاصر. مختص بتاريخ البلقان والدولة العثمانية - كلية الآداب والعلوم الإنسانية - الجامعة اللبنانية.

(**) قُدمت في المؤتمر التاريخي المنعقد في كلية «آداب الفرع الثاني» - الفنا - الجامعة اللبنانية بتاريخ 28 - 30 نيسان/أبريل 1998.

(1) يُراجع: لطفي المعوش: «القضية القومية في يوغسلافيا حتى الحرب العالمية الثانية»، مجلة تاريخ العرب والعالم، عدد 139، ص 89 - 87؛ «الجذور التاريخية للتفكك اليوغسلافي من الحرب العالمية الثانية إلى الآن»، مجلة أوراق جامعية، العدد 4/3، صيف 1993، ص 95 - 109.

مقاطعاتها الآسيوية، التي كانت في إطار الاتحاد السوفياتي. وإذا كانت تركيا ذات إمكانات كبيرة لتلعب دوراً مهماً في هذه المناطق الخارجة عن أراضيها الواقعة على حدودها، فإن هذا يدفعنا إلى التساؤل عما إذا كانت هي نفسها خالية من المشاكل التي عانت من مرارتها الدول التي ذكرناها من قبل؟

ولكن هل يمكن الحديث عن تركيا صافية المرأة القومية؟

تجدر الإشارة إلى أن الأكرتية الساحقة من سكان تركيا الحالية الذين يفوق عددهم 60 مليون نسمة من الأتراك، يضاف إليهم ما يتواجد في البلاد من أقليات إثنية ودينية متعددة تشكل حوالي 20% وتشغل ما يقارب $\frac{1}{4}$ مساحتها، حيث يمكن إحصاء حوالي 25 قومية أو مجموعة إثنية، بالرغم من أن بعضها لا يتجاوز الآلاف أو عشرات الآلاف، فإن البعض منها تمكن من الحفاظ على هويته القومية ولغته وعاداته وتقاليده وطبائعه بشكل كامل، ومن ثم انصهر في عداد المجتمع التركي بصورة تامة. وإن أكبر مدينة تركية - إستانبول - هي متعددة القوميات، تتمركز فيها المجموعات غير التركية (25% من عدد سكانها) أكثريتهم من اليونان والأرمن واليهود وغيرهم.

فالقبايل التركية الأولى: التركمانية والأوغوزية، نزلت منطقة الأناضول خلال القرن الحادي عشر، حيث كان يوجد هناك أرمن ويونان وأكراد وعرب وغيرهم. وخلال زمن الدولة السلجوقية والإمبراطورية العثمانية فيما بعد ونتيجة لاختلاط القبايل التركية في هذه الشعوب في منطقة الأناضول تشكلت القومية التركية.

والمعروف أن لقب الأتراك كان يطلق حتى بداية القرن العشرين وبصورة رئيسة على الفلاحين البسطاء، بينما يطلق على الحاكمين والمثقفين لقب العثمانيين. وقد تشكل الأتراك كامة في نهاية القرن التاسع عشر وبداية القرن العشرين، خصوصاً مع نشوء الجمهورية التركية.

ونتيجة سقوط الإمبراطورية العثمانية وتوقيع المعاهدات الدولية والاتفاقات الثنائية، الخاصة بشأن تبادل السكان، حدثت تغييرات مهمة في التركيب القومي للجمهورية التركية، إذ عادت أو تركت مجموعات من السكان الأتراك والمسلمين إلى المناطق التي كانت تدخل من قبل في عداد الإمبراطورية العثمانية. وغادرت تركيا مجموعات من السكان اليونان والبلفار وغيرها من القوميات الأخرى⁽²⁾.

فالجزة الأساسية من سكان تركيا هم من الأتراك العثمانيين، الذين يشكلون الأكرتية لأكثر من خمسين محافظة من مجموعها البالغ 67.

أما مجموعة الأقليات المتعددة فهي متنوعة الأصول الإثنية ومختلفة المعتقدات الدينية. ويمكن تقسيمها من حيث أصولها إلى إثنيات تركية وغير تركية. والمعتقدات الدينية إلى إسلامية وغير إسلامية.

فالمجموعات القومية والإثنية التركية الأصول هي: اليوروكي: (يعيشون في المناطق الجبلية المتخلفة، المناطق الجنوبية - الغربية والوسطى والجنوبية، هؤلاء جميعاً من المسلمين). الزيبقي: (ويشغل هؤلاء جنوبي غربي تركيا في جنوبي محافظة إزمير وفي المرتفعات الجبلية لهضبة إيدن، وهم من المسلمين السنة). التركمان: (تعيش مجموعة قليلة منهم بين الأتراك وكذلك بين الأكراد في شرقي ووسط الأناضول). الططر: (أكثرهم يعيش في مجموعات على حدود محافظات: فان وهكاري وشمالى مدينة تشولمريك وقليل منهم حول بحيرة توز - محافظة قونية، حول مدينة أسكي شهر وفي ضواحي مدينة باندورمه). بتشناغي: (يعودون في أصولهم إلى شبه جزيرة البلقان، ويقطنون في ضواحي مدينة أدرنة وتراقيا الشرقية وهم من الروم الأورثوذكس).

أما سائر الأقليات من أصول غير تركية، أهمها: الأكراد، وينتمي هؤلاء إلى مجموعة اللغات الهندوأوروبية، يأتون من حيث العدد والأهمية بعد الأتراك، وأن عددهم يتزايد باستمرار، بالرغم من الإحصائيات التركية الرسمية التي لا تؤكد ذلك:

السنة	العدد
1950	1,8550000
1965	2,370000
ومن مصادر أخرى	
1958	2 مليون (المصادر الكردية تذكر 5 ملايين)
1959	2,8 مليون

وبحسب إحصاءات سوفياتية أواسط السبعينات، بلغ عدد الأكراد من 8 - 10% من مجموع عدد سكان تركيا.

في حين تذكر مصادر الأمم المتحدة لعام 1975 أن عددهم يقارب 6% من المجموع العام للسكان وأنهم أكبر الأقليات الموجودة في تركيا، وأن مصادر يونانية أعلنت بأن عدد الأكراد في تركيا عام 1977 بلغ 8 ملايين، وأن المعلومات الفرنسية أكدت ذلك. ويعيش هؤلاء بصورة مكثفة في المناطق الشرقية، الشمالية - الشرقية والجنوبية - الشرقية من البلاد. ويشكلون الأكثرية من سكان المناطق التالية: ديار بكر، هكاري فان، بتليس، سيرت، ماردين، أورفة، بينغول، موش، كراكوس، توندجلي. وأن عدداً منهم يعيشون في مناطق: قارص، مالاطيا، إليازي، أرزنجان، أديمان وغيرها. أما من حيث الدين الذي يعتنقه هؤلاء فإنهم جميعاً تقريباً من المسلمين السنة ونسبة قليلة من الشيعة وحوالي 8% يدينون بالمسيحية.

ويأتي العرب أكثر الأقليات بعدد الأكراد، ويعيشون بصورة مكثفة في محافظة هاتاي وأورفة، ديار بكر، وأقلية في: إتشل وغازي عنتاب. ولكن معظم هؤلاء في محافظتي هاتاي

وأورفة - لواء إسكندرون - على الحدود السورية - التركية. أكثرهم يدين: بالإسلام السني، العلوي، والمسيحية.

اليونانيون: (معظمهم يعيشون في مدينة استانبول وعلى شواطئ بحر إيجه، خصوصاً في محافظة تشناكاله. ويشكّلون أكثرية السكان في جزيرتي إيمبروس وتينودوس التركيتين وعلى سواحل خليج درميت، مدينة تشناكاله ومحافظات بالكيسير، إزمير وأيدن وإسكندرون وأكثرهم على الأرثوذكسية وآخرون من البروتستانت والكاثوليك).

الآرمن: (يقطنون بشكل خاص في استانبول وضواحيها، يوجد القليل منهم في شمالي وشمالي - شرقي البلاد - سواحل البحر الأسود وفي جنوبي - شرقي البلاد. يؤمن الآرمن على الطريقة الغريغورية، الكاثوليكية، البروتستانتية، والبعض منهم من المسلمين السنة (ممشيني).

وأخيراً اليهود: (أكثرهم يعيش في استانبول وتراقيا الشرقية، وفي مدينة أدرنة، لوزنغراد، تشورلو، غاليبولي، وفي مدينة إزمير وجنوبي غربي البلاد. منهم من اعتنق الإسلام - الدونما⁽³⁾ .

إلى جانب الاقليات الأخرى التي لا مجال لذكرها الآن.

إن مسألة تحديد عدد الاقليات بدقة، صعبة، لأنه أثناء عمليات الإحصاء في تركيا، لا يؤخذ بعين الاعتبار التبعية الإثنية للمواطنين الأتراك وإنما اللغة الأم التي يتحدثون بها. ويقدم العالم السوفياتي غ. ستارتشكوف (الاختصاصي باللغات التركية) المعلومات التالية على أساس معطيات إحصائية تتناول مجموعة من العوامل المباشرة، مثل التحدّث باللغة الأم واعتناق ديانة معيّنة والزيادات الطبيعية وغير ذلك. فخلال عام 1923، أثناء قيام الجمهورية التركية كان عدد السكان يبلغ نحو 12,5 مليون نسمة⁽⁴⁾. وبموجب إحصاء عام 1985 بلغ عدد السكان 51,430 مليون نسمة.

ويشكّل الأتراك نحو 42 مليوناً والأكراد ما يقارب 8 ملايين والعرب نحو 700 ألف نسمة والآرمن 180 ألفاً واليونانيون 150 ألفاً واليهود عشرة آلاف والباقي مختلف نحو 350 ألفاً⁽⁵⁾.

من كل ما تقدم نرى أن الأتراك يشكلون نسبة 82% من العدد الإجمالي للسكان والنسبة الباقية تتوزعها الاقليات الأخرى وأبرزها الأكراد.

ولكن كيف كان وضع الأكراد زمن الإمبراطورية العثمانية؟

(3) ستارتشكوف: سكان الجمهورية التركية، موسكو، 1990، ص 85 - 95.

(4) Türkiye Yilliqı, T.C. Basbakanlık Baasin-Yayın Genel Mudurlugu Koordinasyon ve Arastima Dairesi, p. 40.

(5) Türkiye İstatik Yilliqı 1989 T.C. Basbakanlı Devlet İstatik Enstitüsü, p. 38.

لمحة تاريخية

في مطلع القرن السادس عشر خضعت أكثر مناطق كردستان لسيطرة الإمبراطورية العثمانية بعد أن تغلبت جيوشها على جيوش الدولة الصفوية في موقعة جالديران سنة 1514، وكانت هذه المعركة فاصلة من حيث الأهمية في الشرق الأدنى، فتقاسمت الدولتان مناطق كردستان: فصار القسم الأكبر تحت لواء السلطنة وقد رحبت القبائل الكردية بانضمامها إلى الدولة التي تعتنق المذهب الذي يدين به الأكراد، فأيدوها في حروبها ضد الروس والأرمن والإيرانيين.

وفي عام 1639 عقدت معاهدة تنظيم الحدود بين إيران والدولة العثمانية، حيث قُسمت كوردستان لأول مرة في تاريخها. وبموجب هذه المعاهدة أصبح الشعب الكردي يعيش بحالتين وتحت سلطتين: إيرانية وتركية⁽⁶⁾.

إن هذه المعاهدة تركت إبعاداً وآثاراً، حققت العديد من الفوائد السياسية للطرفين: التركي والإيراني وفتحت سبل التعاون أمامهما ضد أي تحرّك كردي يستهدف تحقيق الحرية والاستقلال في المستقبل.

واستفادت السلطنة من هذه القبائل في الحفاظ على حدودها في الشمال وفي مقاومة الأرمن والنساطرة في ولايتي أرمينيا وأرضروم. وقد دفع الأكراد الكثير من التضحيات في الحروب التي خاضوها في سبيل الإمبراطورية. وحاول السلطان سليم إرضاءهم لاستمالة القبائل التي تخضع لولاء الشاه الإيراني، وبالفعل أصدر فرماناً أطلق بموجبه على الزعماء الأكراد اسم «الحكومات الكردية»، وقد حدّدها فرمان بحكومة أربيا وكركوك وشهربازار (السليمانية) وحصن كيف وجزيرة ابن عمر وهكيارى وساسون والعمادية وبتليس. واعترف لرؤساء هذه الحكومات، الذين أطلق عليهم لقب «دربيك» (Derebeyi)، الزعيم الإقطاعي الكبير - بحقوق وامتيازات متوارثة في أراضيهم ومناطق نفوذهم دون أن تتدخل السلطنة في شؤونهم الداخلية مقابل أدائهم ما يترتب عليهم من ضرائب سنوية والمساهمة في تقديم عدد من العساكر في حال دعت الحاجة، أو حين نشوب حرب.

وفيما بعد تناسلت الحكومات العثمانية المتعاقبة - امتيازات الحكم الذاتي - لرؤساء حكومات الأكراد، وأخذت تستوعب الواحدة تلو الأخرى ولم يبق في نهاية القرن السابع عشر إلا القليل مثل حكومة اليزيديين في سنجار والمليّين في ديار بكر والزازيين في ديرسيم التي سميت سنجق بيك. ولم تتركها وشأنها بل استمرت في محاولاتها للسيطرة المباشرة عليها، فأعادت تنظيم الإمبراطورية ووضعت المنطقة الكردية ضمن ثلاث مناطق هي بغداد، ديار بكر، وأرضروم. إلا أن جميع المحاولات العثمانية لإخضاع هذه القبائل كلياً لم تنجح، إذ إنها بقيت في حالة من شبه الاستقلال وإن عدة إمارات بقيت متمتعة

(6) منذر الموصل: الحياة السياسية والحزبية في كوردستان، الطبعة الأولى، رياض الريس للكتب والنشر، 1991، ص 12.

بالحكم الذاتي تحت ستار الولاء الإسمي للسلطنة⁽⁷⁾.

وخلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر اغتقم بعض أمراء الأكراد ومشايخهم الاضطرابات القائمة على الحدود التركية - الإيرانية في منطقة كردستان ونظموا أمورهم مطالبين بالاستقلال، وبالفعل قامت بعض الإمارات الكردية وأعلنت الثورات المسلحة منها: الإمارة البابانية في شهربازار سنة 1788، إمارة راوندز سنة 1810، إمارة بدرخان سنة 1812 الذي ضرب النقود باسمه عام 1842. وبعد ذلك قامت ثورة الشيخ عبيد الله النقشبندى عام 1880. وقامت ثورات كردية أخرى ضد الدولة العثمانية: ثورة بدليس عام 1913 لكنها لم تعرف النجاح وتمكّنت الدولة من الاستيلاء على قلاع رؤساء الأكراد⁽⁸⁾.

من كل ما تقدم، نرى أن جميع حركات الاستقلال والثورات التي قام بها الأكراد لم تمكّنهم من إقامة دولة كردية تضم أجزاء بلاد كردستان وذلك لأسباب متعدّدة منها: تخاذل زعمائهم ومناوئتهم لبعضهم البعض، وتنفيذهم لمخططات الدول المتواجدين لديها، إضافة إلى المواقف المتناقضة للدول الكبرى. ولكن بالرغم من أن الدولة العثمانية قضت على الإمارات الكردية وأخمدت ثوراتها إلا أنها لم تحقّق النصر المطلق. فقد بقيت معظم القبائل الكردية متمتعة عن دفع الضرائب وعن أداء الخدمة العسكرية الإجبارية.

ولكن بعد انهيار الإمبراطورية العثمانية بقي الأكراد الثقّل الذي يشكل إعاقة لسياسات الجمهورية التركية، إذ إنهم ظلّوا يعيشون كأقلية تعاني كل صنوف القهر، وكان أتاتورك وحكومته ينكرون عليهم حق هويتهم الذاتية، ويسمونهم «أتراك الجبال»⁽⁹⁾. فقد جاء في المادة الأولى من الميثاق عن الوطن التركي «إذا اقتضت الضرورة، يُقرّر مصير أجزاء الإمبراطورية العثمانية التي تسكنها أكثرية غربية والتي كانت حين عقد الهدنة في 30 تشرين الأول سنة 1918 تحت احتلال القوات المعادية، وفقاً لتصويت سكانها الحر. أما تلك الأجزاء سواء كانت داخل خط الهدنة المذكورة أم خارجه التي تسكنها أكثرية عثمانية مسلمة، متّحدة في الدين والجنس والهدف ومشاركة بعواطف الاحترام المتبادلة وبالتضحية وتحترم احتراماً متبادلاً الحقوق القومية والاجتماعية والظروف المحيطة بها، فتؤلف جزءاً من الوطن لا ينفصل عنه لأي سبب منطوق أو قانوني. «فالميثاق لا يعترف بصفتهم القومية الكردية ولا يستطيع أن يقول عنهم أتراك». ومع ذلك لم تفرض عصبة الأمم على تركيا تقنين حقوق الأكراد أو غيرهم من الأقليات كما فرضت على العراق، بالرغم من التمييز الكيفي للواقع العراقي⁽¹⁰⁾. وأكثر من ذلك، فإنّ ما نصّت عليه معاهدة سيفر سنة 1920 وتضمّنت بنوداً خاصة بتنظيم وترتيب أوضاع البلدان المنسلخة عن الدولة العثمانية،

(7) حسن خلف الشيخ خزعل: تاريخ الكويت السياسي، الجزء 5، القسم الأول، طبعة 1، 1970، ص 73. منذر الموصلي: مرجع سابق، ص 74.

(8) حسن خزعل، مرجع سابق، ص 78 - 82.

(9) معاهدة صلح سيفر والوائائق الموقعة في لوزان، الترجمة الروسية، ص 152؛ جليلي جليل ورفاقه: الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة عبيد حاجي، بيروت، 1992، ص 116 - 117.

(10) منذر الموصلي: مرجع سابق، ص 164 - 165.

بما فيها حول حقوق الأقليات والأكراد من بينهم، تجاهلته كلياً معاهدة لوزان عام 1923⁽¹¹⁾. فقامت محاولات استيعاب وهضم هذه الأقليات، خصوصاً تلك التي تعتنق الديانة الإسلامية. إذ إنه وبموجب كل دستور جديد والقوانين الصادرة على أثره، يُصار إلى حصر الإمكانيات التي تسمح للشعوب غير التركية بالتعبير عن ذاتها القومية. وبموجب المادة 88 من دستور الجمهورية الأولى فإن جميع سكان تركيا وبصرف النظر عن معتقداتهم الدينية وانتمائهم القومي هم مواطنون أتراك، على الرغم من الاعتراف، بطريقة غير مباشرة بوجود أقليات دينية وقومية. وفي المادة 54 من دستور عام 1961 والمادة 66 من دستور عام 1982 يذكر «أن كل مواطن للدولة التركية هو تركي». وهكذا من الناحية الدستورية، أصبح واضحاً «أنه لا يعترف بوجود أقليات قومية أو دينية».

وبحسب الدستور المعمول به من العام 1982، فإن جميع المواطنين الأتراك متساوون أمام القوانين بصرف النظر عن اللغة، والعرق واللون والدين والمعتقد والسياسة. والمادة 42 من هذا الدستور تؤكد على أنه «تُراعى الحقوق الواردة في المعاهدات الدولية». والمقصود هنا معاهدة لوزان سنة 1923 التي تلحظ في بنودها من الـ 37 حتى الـ 44 الدفاع عن حقوق الأقليات وبصورة خاصة غير المسلمة⁽¹²⁾.

إن تركيا ملزمة هنا بأن تعترف بهذه البنود كقوانين أساسية وبأن لا تتخذ أية إجراءات مخالفة.

إن أقصى ما حصل عليه الأكراد من ضمانات تركية في معاهدة لوزان هو ما جاء في المادة 38 منها التي تنص: «على الحكومة التركية أن تضمن حياة وحرية جميع المواطنين بصرف النظر عن اختلاف أصولهم وقوميتهم وسلالتهم ودينهم». وأنه «لن يُشرع أي قيد ضد حرية أحد، ممن لهم الرعاية التركية، في التعبير باللغة التي يريدونها، سواء أكانت في المعاملات الخاصة والتجارة والشعائر الدينية والصحافة والمطبوعات بكافة أنواعها، أم في الاجتماعات السياسية»، كما ورد في المادة 39⁽¹³⁾. لكنها - الحكومة التركية - انطلاقاً من الدستور، ترى أن جميع المواطنين هم أتراك وأن البلاد والأمة وحدة لا تتجزأ. وبالتالي فهي تعمل على تعزيز أفضلية القومية التركية والتاريخ واللغة والثقافة التركية. ويأتي في مرحلة أدنى مستوى الشعور الذاتي للأقليات الدينية والقومية، مثلاً خلال العام الدراسي 1982 - 1983 يلاحظ وجود 12 مدرسة ثانوية خاصة للأقليات أي بنسبة 1% من المجموع العام حيث تضم 625 تلميذاً و177 مدرساً.

ومنذ إعلان قيام الجمهورية التركية اتخذت مجموعة من التدابير القانونية التي تحدّ من النشاطات الاقتصادية والسياسية والثقافية للأقليات القومية، وتجبر العديد منها على

(11) م. س. لازاريف: المسألة الكردية (1917 - 1923)، ترجمة عهدي حاجي، دار الرازي، بيروت، 1971، ص 263 - 302.

(12) Soysal, L., مصدر سابق، ص 95 - 98.

(13) معاهدة صلح سيفر..... مصدر سابق، ص 152.

النزوح من المناطق الشرقية في البلاد إلى الداخل أو إلى الخارج. وخلال عام 1934 صدر قانون خاص يتعلّق بنزوح وإسكان الأقليات الإثنية والدينية. وبموجب هذا القانون تقسم تركيا إلى ثلاث مناطق:

- الأولى، وهي تضم الأقاليم والنواحي التي يمكن أن يسكنها الأتراك فقط.
- الثانية، وتشمل نواحي مخصصة لسكن النازحين من مناطق أخرى وتنضوي تحت الثقافة التركية.
- الثالثة، فتحتوي على مناطق خالية كلياً من السكان لأسباب عسكرية أو سياسية أو لغيرها من الأسباب⁽¹⁴⁾.

لقاح الحضارة

نتيجة تحرك الأكراد وتمردهم، قام الأتراك بعمليات ضدّ المتمردين بعد أن حشدوا قوات كبيرة في أيار سنة 1937. وأبلغ وزير الداخلية جلال بك الحكومة بأن القضية الكردية لا وجود لها بعد اليوم... وقال: إن الأشقياء جرى تلقّيحهم بلقاح الحضارة عن طريق القوة⁽¹⁵⁾... هذا هو التقليد المعتمد من قبل السلطات الرسمية.

وخلال سنوات الحرب العالمية الثانية اتخذت الحكومة التركية إجراءات قانونية قاسية لضرب الإمكانات المالية والاقتصادية للأقليات القومية. خلال عام 1942 اتخذ البرلمان التركي قراراً بفرض الضرائب على الأغنياء. وكان، من حيث الشكل، موجهاً ضدّ كبار ملاكي الأراضي والتجار الأغنياء. ولكنه كان فعلاً موجهاً ضدّ البورجوازيات اليهودية واليونانية والأممية، ضدّ الأقليات غير المسلمة، بغض النظر عن حالتها المادية. ولكن بعد أن شارفت الحرب على نهايتها في العام 1944 قامت الحكومة التركية بمحاكمة زعماء الجامعة التركية، وألغت هذه الضرائب⁽¹⁶⁾؛ وعلى هذا يكون تطبيقه، عملياً، استمر حوالى سنتين، وخلال هذه الفترة تلقت البورجوازية غير التركية ضربة قوية ولكنها بقيت في قلب العملية الاقتصادية للبلاد.

وفي فترة ما بعد الحرب استخدمت الحكومة التركية مسألة تازم القضية القبرصية لتثير حملة معادية لليونان، بلغت الذروة في آب سنة 1955 عندما انعقد المؤتمر الإنكليزي - اليوناني - التركي في لندن حول القضية القبرصية، وبسبب إلقاء قنبلة على متحف أتاتورك في سولون، نُظمت في كل من إستانبول وإزمير اعتداءات ضدّ اليونانيين استمرت يومين، تمّ خلالها نهب وإحراق مئات المنازل والمحلات والمصانع والكنائس وغيرها من الملكيات العائدة لليونانيين، عندها حاولت الحكومة التركية إصاق التهمة باليسار التركي. ولكن فيما

(14) قضايا تركيا المعاصرة، موسكو، 1963، ص 135 - 136.

(15) جليلي جليل ورفاته: مصدر سابق، ص 181.

The Massacres of Kurds in Turkey, Cairo, 1928, p. 63.

(16) أ. ف. ميللر: قضايا تركيا المعاصرة، موسكو، لينينغراد، 1948، ص 137 - 139.

بعد أصبح واضحاً أن هذه الأعمال كانت بإيعاز من رئيس الوزراء عدنان مندريس ووزير داخلية غديك. وبعد الإنقلاب العسكري لعام 1960 لقي مندريس وغديك وغيرهما من زعماء الحزب الديمقراطي الحاكم حتفهم شنقاً.

وما دام الحديث عن سياسة الحكومات التركية وموقفها من المسائل القومية، فإن القضية الكردية تأخذ مكاناً أساسياً في هذا المجال. فعلى فترة طويلة، تم تجاهل الحقوق القومية لهذا الشعب. وقد ثار الأكراد خلال العشرينات والثلاثينات رداً على هذا التجاهل (ثورة الشيخ سعيد وانتفاضة ديرسيم)، لكن هذه الانتفاضات أخمدت بشكل قاس وعنيف⁽¹⁷⁾.

إن الحكومة التركية التي انتهجت سياسة قمع الأقليات القومية وصهرها وتجاهل أبسط الحقوق، استمرت في إهمالها للقضية بعد الحرب العالمية الثانية، لأنه برأيها «لا وجود للأكراد في تركيا، وبالتالي لا مسألة كردية». فقد كتب مراسل نيويورك بوست في نيسان 1946: «قتلوا الأكراد في تركيا بالجملة وطردهم من ديارهم وعلى نطاق واسع جداً بحيث تستطيع الحكومة التركية أن تؤكد الآن: لا توجد مسألة كردية في تركيا»⁽¹⁸⁾.

وبعد قيام الانقلاب العسكري اتخذت معركة الشعب الكردي في سبيل نيل حقوقه القومية طابعاً جديداً، بزيادة نشاط المجموعات الكردية المسلحة في جنوبي شرقي الأناضول، مما أقض مضاجع المسؤولين الأتراك الذين أعلنوا تعهدهم بالتخلص من المشكلة الكردية وإلى الأبد، وأن موقف العسكريين أكد أنه لا يوجد أكراد وإنما هؤلاء من الأتراك، إلا أن «الدعاية الأجنبية المغرضة» هي التي تبث الإفتراءات والإشاعات في المناطق الجنوبية الشرقية من البلاد. وقد أعلن المسؤول الحكومي الكردي الجنرال جنكيز غورسيل في ديار بكر - أكبر المدن الكردية - عام 1960 «أنه ليس هناك أكراد، كلنا أتراك، ليس هنا فقط، وإنما في جميع المناطق الشرقية، يعيش أتراك فقط»⁽¹⁹⁾.

وقد بالغ العسكريون في تنفيذ القوانين ووسعوا نشاطهم لملاحقة ونقل الأكراد من المناطق الجنوبية الشرقية إلى داخل البلاد. وقد أقر قانون الاستيطان رقم 105 الذي بمقتضاه تم تهجير العائلات الكردية غير المرغوب فيها، بصورة قسرية من ديارها الأصلية إلى مناطق أخرى⁽²⁰⁾. وقامت موجة النقل الجديدة تحت شعار تحرير الأكراد من استغلال واستثمار زعمائهم ومشايخهم وزعماء مذاهبهم وقبائلهم. وقد أنشئت المحاكم السياسية والعسكرية في أنقرة وبورصة عام 1961 لمحاكمة زعماء الأكراد من نواب ومحامين ومدربين وأطباء، كما تم فصل 123 مدرساً من جامعات البلاد بسبب نواياهم لإقامة دولة كردية مستقلة، من شأنها أن تضرب أسس الجمهورية التركية.

(17) جليلي ورفاقه، مصدر سابق، ص 137 - 185 كوندكتشان، ر. ب: السياسة الداخلية في تركيا (1950 - 1960)، يريفان، 1970، ص 70 - 81.

(18) جليلي، المصدر نفسه، ص 211؛ The New York Post، 17/04/1946.

(19) Hariyet، 25 Ekrim 1960.

(20) Yeni Kanunlarimiz، cilt 1، Ankara، 1960، p. 101-103.

ولكن بالرغم من عمليات القمع واللقاح الحضاري التي قامت بها السلطات التركية ضد الاكراد، فقد قامت حركة كردية سرية أو شبه علنية في البلاد والخارج مثل: حزب العمال الكردستاني وحزب العاملين من كردستان، الحزب الاشتراكي لكوردستان التركية ومحري كردستان وغيرها⁽²¹⁾. وأصدرت هذه الحركات مطبوعات من صحف ومجلات باللغتين الكردية والتركية، لشرح وجوه المشكلة الكردية. وكان حزب العمال الكردستاني مع بعض محري كردستان قد اتخذ زمام المبادرة لإنشاء المجموعات المسلحة المقاتلة التي بدأت تنشط في المناطق الكردية من تركيا. وهذا ما أثار القلق والاهتمام في الاوساط الحاكمة التركية، خصوصاً العسكريين. وفي أواخر حزيران أعلن وزير الداخلية التركي بيقا في أنقرة، أن أجهزة الامن اكتشفت منظمة سرية واعتقلت 12 شخصاً بتهمة النشاط لصالح الاكراد⁽²²⁾.

على اليوسفور النعيم وفي الشرق الجحيم

وقد أخذ ممثلو الشعب الكردي، كذلك يطالبون بإجراء تغيير جذري في الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في شرق تركيا وإجراء إصلاح زراعي سريع يسمح بتأمين الأرض للفلاحين ويمنح الاكراد حقوقاً متساوية مع الاترك في شتى مناحي الحياة الاجتماعية والاقتصادية: «هدفنا هو ضمان المساواة والاخوة والسعادة». «لسنا بحاجة إلى الجندرية، بل إلى المعلمين، نطالب بوجود مدارس وليس مراكز بوليسية». «نطالب بحياة حرة وبحرية الفرد والتعليم»⁽²³⁾. «إن الاكراد هم أترك انتقلوا من السهول إلى الجبال وسكنوا فيها، والذين بالرغم من أنهم تخلفوا عن الاترك الآخرين في التطور الحضاري، فهم مع ذلك يرغبون بشدة الاتحاد مع وطنهم»⁽²⁴⁾.

إن تطور الاحداث في شرق البلاد أدى إلى قلق الاوساط الحاكمة التي سارعت في أواخر حزيران عام 1966 إلى عقد اجتماع سري في أنقرة، حضره مستشارون من 21 وزارة لمناقشة المسألة الكردية، فاتخذت قرارات مهمة: قضت بتنفيذ إجراءات لرفع المستوى الثقافي والاقتصادي لـ 16 ولاية من ولايات تركيا، وبزيادة استثمارات الرساميل في الشرق وفتح مدارس تركية جديدة هناك.

وأواخر السبعينات وأوائل الثمانينات، إلى جانب الأزمة الاقتصادية والسياسية، كان تنامي المقاومة الكردية المنظمة والمسلحة من الأسباب التي أدت إلى قيام الانقلاب العسكري في تركيا سنة 1980⁽²⁵⁾. وبخلاف المسؤولين العسكريين السابقين، فإن الجدد لم

(21) منذر الموصلي: الحياة السياسية والحزبية في كردستان، ص 247 - 364.

(22) Cumhuriyet, Istanbul, 29/06/1963.

(23) Forum, Istanbul, No. 331, 1968, p. 115.

(24) جليلي ورفاته: مصدر سابق، ص 179.

(25) هاكوف، ج.: الحياة السياسية لتركيا المعاصرة، صوفيا، 1989، ص 172 - 195.

ينفوا وجود الأكراد - بالرغم من معارضتهم لأي مطلب لهم - وقرروا الانطلاق لحل المسألة الكردية من الأساس. وقد أعلن الجنرال إفرين في مقابلة مع مراسل مجلة درشبيغل عام 1981 «بأن الأكراد ثائرون حتى على الإمبراطورية العثمانية وأتاتورك، ونحن أمام مخطط شيطاني. فعندما تضعف الجمهورية التركية ينتفض الأكراد. وهم يريدون تقسيم تركيا بمساعدة قوى خارجية... يوجد أكراد، ولكن لن نسمح لهم بأن يقسموا البلاد. فهم لن ينالوا شيئاً منا ونحن سنعمل كل شيء من أجل اجتثاث هذه المسألة من جذورها»⁽²⁶⁾.

بعد حدوث الانقلاب في عام 1980 أعلنت حالة الطوارئ في البلاد. وبحجة التفتيش عن السلاح قامت قوى الشرطة والجيش بمهاجمة المناطق الكردية، زارعة الرعب في نفوس السكان الأكراد. وفي إطار الأوضاع غير الطبيعية اتخذت تدابير قمعية ضد هؤلاء السكان على نطاق واسع، داخلياً عبر القانون 3713 الخاص بمكافحة الإرهاب، والأوامر الإدارية الصادرة بموجب أحكام قانون الطوارئ المطبق في جنوبي شرقي البلاد أدت إلى تضيق الخناق على حرية الرأي، حيث حكم بالسجن لعدد مختلف على أكثر من خمسين ألف شخص من المفكرين والصحافيين وأساتذة الجامعات خلال الفترة الممتدة من 1980 - 1994. وخارجياً اجتازت القوى المسلحة الحدود العراقية في 1983 - بموافقة الحكومة العراقية - مرات عدة وعملت على تدمير قواعد عسكرية كردية في شمال العراق، بهدف منع المجموعات المسلحة الكردية، الآتية من الخارج، من دخول الأراضي التركية على طول امتداد الحدود التركية مع إيران.

أما على الحدود العراقية والسورية مع تركيا فتقوم مناطق أمنية تتراوح بين 10 و20 كلم ويمنع فيها توزيع الصحف والمجلات والمطبوعات الكردية ويحظر سماع الموسيقى الكردية وارتداء الزي الوطني الكردي، أو أي شيء يمكن أن يدل على وجود أكراد في تركيا. ونتيجة ذلك هاجر العديد من الأكراد إلى الدول المجاورة وإلى أوروبا الغربية، حيث شرعوا بممارسة نشاطهم السياسي والإعلامي لاطلاع الرأي العام الدولي على وضع الأكراد وحثه لإيجاد الحل السريع لمشكلتهم.

إن سياسة العداء للأكراد التي انتهجها العسكريون في تركيا وجدت لها انعكاسات في الدستور الذي أقر في العام 1982: «كل مواطن تركي (تورك وطنداش) وليس مواطناً تركياً (تيورك وطنداشي) يملك حق ممارسة حياة كريمة في ظل ظروف الثقافة القومية والتقدم والنظام القانوني وتطوير وضعه المادي والروحي»⁽²⁷⁾، وبموجب المادة 14 منه «لا يمكن أن يوجد أي حق من الحقوق والحريات الأساسية التي يكفلها الدستور، من أجل أن تستعمل لضرب وحدة الدولة والأمة والبلاد، وتهديد أمن الجمهورية التركية». وفي المادة 68 «أن برامج وخطط الأحزاب السياسية لا يمكن أن تتعارض مع وحدة الدولة والأمة والبلاد». مع

Der Spiegel, 19/10/1981.

The Times, 10/09/1984; 1984. رسمي غازيتي: تموز

(26)

(27)

العلم بأن القانون التركي لم يسمح للأقليات القومية في تركيا بتأسيس أحزابها السياسية. فالمادة 89 و90 من القانون 648 الصادر عام 1965 تمنع إنشاء أي حزب سياسي يؤكد الطابع القومي للمتعدد لسكان البلاد، أو يدافع عن مصالح الأقليات القومية، أو أن يعمل في سبيل منح الحكم الذاتي لاية منطقة في البلاد.

من كل ما تقدم، نرى أن هناك تجاهلاً لحقوق الأقليات غير التركية، وذلك لإفساح المجال أمام السلطات لاستيعاب هذه الأقليات وهضمها.

وقد جاء برنامج عمل الحكومة الأولى - ترغوت أوزال عام 1983 منسجماً مع هذا الدستور، الذي ينص على: «أن حكومتنا هي حكومة قومية. ومفهومنا للقومية ينطلق من الدفاع عن استقلال وحدة الأمة والبلاد التركية بصورة لا تتجزأ... وتعد الحكومة بشن الحرب المستمرة ضد الفوضى والإرهاب والتيارات الإنعزالية المتطرفة».

وهنا تجدر الإشارة إلى أن الأكراد يُتهمون بالفوضى والإرهاب والإنعزالية. لكن حكومة أوزال تختلف عن الحكومات التركية السابقة بأنها إلى جانب الوسائل العسكرية والإدارية، كانت تستعمل وسائل اجتماعية واقتصادية أخرى في المناطق التي تقطنها أكثرية كردية، وذلك لتسريع وتيرة التطور الاجتماعي والاقتصادي لهذه المناطق (جنوبي - شرقي الأناضول)، منها مشروع بناء محطة كهرومائية ضخمة على حوضي نهري دجلة والفرات، وهذا سيؤمّن الطاقة من أجل العمل لتحويل الثروات الطبيعية لهذه المناطق، وقيام مراكز صناعية، إلى جانب مشاريع ريّ لأكبر مساحات ممكنة من الأراضي. ومما يساهم في إنماء هذه المناطق أيضاً إنشاء 27 منطقة حرة لتسهيل العملية التجارية والإنتاجية وإعفاء المستثمرين والمساهمين الكبار من الرسوم وضريبة الدخل وإعطائهم بعض الامتيازات⁽²⁸⁾. وهذا يشجّع كبار الممولين المحليين والأجانب بالتوجه إلى هناك من أجل العمل على تحويل الثروات الطبيعية وتنشيط وتطوير الأساليب المستخدمة في الاقتصاد الزراعي وإقامة مراكز صناعية قوية.

قال أوزال: «نحن نعتبر أن مشروع الأناضول الجنوبي - الشرقي يشغل أهمية كبيرة من وجهة النظر الاجتماعية والفائدة الاقتصادية، ونرى أن مهمتنا الوطنية هي اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتنفيذه في اقصر فترة زمنية ممكنة».

بدون شك، فإن هذا يتوافق واحتياجات التطور الاجتماعي والاقتصادي العام في تركيا من جهة، ولكنه، من جهة أخرى، يقنع السكان الأكراد بأن مستقبلهم ووجودهم يمكن أن يرتبط فقط بمستقبل العملية والحل الديمقراطي في البلاد، وبتحسين أوضاعهم المادية والاقتصادية ورفع مستوى المعيشة ليتساوى مع المناطق الشرقية والغربية من تركيا وليس عبر الحرب المسلحة التي تشنها بعض التنظيمات الكردية، خصوصاً حزب العمال الكردستاني؛ إلى جانب الاتصالات التي يمكن إجراؤها مع القادة الذين يميلون إلى حلّ المشكلة الكردية في إطار الدولة التركية.

وفي النصف الثاني من الثمانينات، أدركت السلطات التركية أنَّ المشكلة الكردية لا يمكن أن تحلَّ بالسلبية أو استخدام الأساليب العسكرية فقط. ولهذا فإنها تواصل معركتها المسلحة ضد المجموعات العسكرية لحزب العمال الكردستاني، وفي الوقت نفسه، تقوم بنشاط لتطوير الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للمناطق الكردية وتواصل الاتصالات مع سائر التنظيمات الكردية الأخرى بزعامة جلال الطالباني ومسعود البرزاني. وفي نيسان 1991 وافق البرلمان التركي على قانون يوجب على تركيا الحفاظ على الاتفاقات الدولية المتعلقة بإصدار المطبوعات وبتشكيل الهيئات الثقافية والاجتماعية والإعلامية. وبموجب هذا القانون فإن الأتراك يمكن أن يستخدموا لغاتهم المحلية والمحكية بدون أن يتعارض هذا مع وحدة الدولة التركية. وكذلك مع اللغة الرسمية التركية. وهذا ينطبق على جميع الأقليات الدينية والقومية الموجودة في تركيا. ولكن إلى أي حد يمكن أن يرضي هذا الأكرد؟ خصوصاً وأن بعض فصائلهم، يعتمد على الكفاح المسلح لحلَّ المشكلة. ومنهم من يرى في استخدام الوسائل السلمية الطريق الأمثل للوصول إلى الحلَّ المنشود. وعلى هذا يمكن القول إن قرار البرلمان التركي يمثل خطوة مهمة في هذا المجال يجب أن لا تكون الوحيدة في سياسة الحكومة التركية السلمية، التي كانت ترفض دائماً الاعتراف بالأقليات الدينية والقومية على أراضيها، في محاولة لصهرها واستيعابها.

وكذلك، ما هو مدى قابلية الجهة المقابلة؟ هل تستمر الحملات العسكرية والرد المضاد؟ وقد طرحت تشيرلر رئيسة الحكومة التركية، في بداية العام 1995 فكرة تطبيق الحل الذي أخذت به إسبانيا لحلَّ مشكلة الباسك، والعمل به في تركيا لحلَّ المشكلة الكردية المستعصية بقيادة حزب العمال الكردستاني الذي يدعو إلى الانفصال عن تركيا من خلال الكفاح المسلح منذ العام 1984. غير أن انهيار المعسكر السوفياتي دفعه إلى تغيير تكتيكة للمطالبة بالفدرالية التركية الكردية، خصوصاً بعد فتح جبهة جديدة أمام النشاط التركي كانت منذ مدة طويلة تخضع لستار حديدي. ولكنها فتحت هذه المرة إذ إنَّ الإمكانيات التركية مدعومة بالتكنولوجيا الإسرائيلية.

إن الجبهة الجديدة ومحاولة الانتساب إلى المجموعة الأوروبية تستلزم أجواء الهدوء والسلام والتسلح بالإمكانات الحضارية وتطبيق المبادئ العالمية لشرعة حقوق الإنسان، خصوصاً، وأنه يتعذر تطبيق المبدأ القومي الذي يقول بأن كل قومية / شعب / تقيم على أرض خاصة بها لا بد لها من إقامة دولتها القومية الخاصة بها.

إن الطريق الذي يمكن أن يؤدي إلى حلَّ المسألة القومية في تركيا، لا يكون في استبدال السكان والأراضي بين تركيا وجاراتها⁽²⁹⁾ وإنما بوضع المبادئ الديمقراطية العامة موضع التطبيق في جميع أنحاء البلاد على السواء لكي يتأمن لجميع القوميات الحرية للتعبير عن نفسها بجدية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والفكرية والسياسية. إن ديمقراطية النظام

(29) في 17/11/1919، كتب قائد الفيلق العشرين محمود إلى مصطفى كمال، في: أتاتورك، طريق تركيا الجديدة، الجزء 2، تهيئة قاعدة أنقرة عام 1914 - 1920، موسكو 1932، ص 228.

السياسي للبلاد وفسح المجال أمام الجميع لبناء الدولة التركية الحديثة هو الجرعة الأكثر إفادة في عملية حل المسألة القومية فيها دون الاعتماد على اللقاح الحضاري.

المراجع باللغة العربية

- أحمد كمال مظهر: كوردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد الكريم، بغداد، 1977.
- الأكراد وكوردستان التركية، حركة التحرر الوطني فتح.
- بانيج، بروفيسور: كوردستان والمسألة الكردية، ترجمة برو، بيروت.
- بدر الدين صلاح: كوردستان والحركة الكردية، منشورات الشرق الجديد.
- جليلي، جليل ورفاقه: نهضة الأكراد والثقافة القومية، ترجمة باي نازي، بيروت.
- جليلي ورفاقه: أكراد الإمبراطورية العثمانية في النصف الأول من القرن التاسع عشر، موسكو، 1973.
- جليلي ورفاقه: الحركة الكردية في العصر الحديث، ترجمة د. عدي حاجي، بيروت، 1992.
- الحاج، عزيز: القضية الكردية في العشرينات، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، 1984.
- حزب العمال الكوردستاني، قضية التحرر الوطني الكوردستاني وطريق الحل، منشورات الحزب.
- خالفين، ن. أ.: الصراع على كوردستان خلال القرن التاسع عشر، موسكو، 1963.
- الدرا، محمود: القضية الكردية، بغداد.
- سلوبي، زنار: في سبيل كوردستان، مذكرات، دار الكاتب العربي، بيروت.
- شريف، عزيز: المسألة الكردية في العراق.
- شمس، الدينوف: النضال الوطني التحرري في تركيا (1919 - 1923)، موسكو، 1966.
- الطالباني، جلال: كوردستان والحركة القومية الكردية، دار الطليعة، بيروت.
- قاسملو، عبد الرحمن: كوردستان والأكراد.
- كمال، مصطفى أتاتورك: طريق تركيا الجديدة (1919 - 1927)، 3 أجزاء، موسكو، 1934.
- كوردستان والحركة الكردية، تقرير سياسي، منشورات الشرق الجديد، بيروت، 1983.
- الموصلي، منذر: عرب وأكراد بيروت، دار الفصون، 1986.
- الموصلي، منذر: الحياة السياسية والحزبية في كردستان، رياض الريس للكتب والنشر، 1991.
- ميللر، أ. ف.: تاريخ تركيا المعاصر، موسكو، 1948.
- مينورسكي، ف.: الأكراد، ملاحظات، ترجمة بهاء الدين نوري، بغداد.
- لازاريف، م. س.: كوردستان والقضية الكردية (1890 - 1917)، موسكو، 1964.
- لازاريف، م. س.: المسألة الكردية (1917 - 1923)، دار الرازي، بيروت، 1991.
- لاهوتي: كوردستان والأكراد، نوفي فوستوك، 1923.
- غيساروف، م. أ.: المسألة الكردية في تركيا (منذ بداية الحركة الكمالية حتى مؤتمر لوزان)، يريفان، 1975.

المراجع باللغات الأجنبية

- Armstrong, H.G.: *Grey Wolf Mustafa Kemal an Intimate study of a dictator*, London, 1935.
- Aybay, R.: *Karsilastirmali 1961 Anayasasi*, Istanbul, 1963.
- Blau, G.: *Le Problème Kurde*, Bruxelles, 1963.
- Gavon, S.S.: *Kurdistan, divided nation of the Middle East*, London, 1985.
- Ismet Cherif Vanli, D.: *Survey on the national ovestion of Turkish Kurdistan with historical background*, 1971.
- Major, F.W. Noel: *Note of the Kurdish situation*.
- Mandelstam, Andre N.: *La Protection International minorités*, Paris, 1931.
- Pradier, J.: *Les Kurdes, revolution silencieuse*, Bordeaux, 1968.
- Roosevelt, J.C.: *Les Kurdes et le Kurdistan, le question Kurde an Proche-Orient*, Paris, 1978.
- Soysal, I.: *Turkiyénin Siyqsıl Qndıqs, qleri: cilt 1, (1920-1945)*, Ankara, 1983.
- Unal, T.: *Turkiye Siası Tarihi (1700-1958)*, Ankara, 1958.
- Vanly, I. CH.: *Survey of the national question of Turkish Kurdistan with historical Background*, Rome, 1971.